أثر هجرة السودانيين للخارج على التنمية الاقتصادية في السودان
دراسة تحليلية (٢٠٠٠م- ٢٠١٠م)

The impact of Sudanese migration abroad on economic development in Sudan - Analytical study (2000-2010)

Dr. Mutaz Yousif Ahmed Abuagla

Kingdom of Saudi Arabia - Petro Najd

د. معتز يوسف أحمد أبوعاقلة

المملكة العربية السعودية – بترونجد للصناعة

مستخلص : تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر هجرة السودانيين للخارج على التنمية الاقتصادية فى السودان، من خلال توضيح العلاقة بين هجرة السودانيين مع بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر علي التنمية الاقتصادية. وتأتي أهمية هذه الدراسة في أن هجرة السودانيين للخارج أصبحت في زيادة كبيرة ومستمرة من عام إلي آخر مما يحول دون إحداث تنمية في الدولة، وعليه يتوقع أن تكون هذه الدراسة وما تتوصل اليه من نتائج مفيدة بالنسبة لمتخذي القرار الاقتصادي في معظم الدول، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها أن هجرة السودانيين تؤثر سلباً علي التنمية الاقتصادية فى السودان، وإنخفاض الأجور أحد أسباب الهجرة

Abstract: This study aims to know the effect of Sudanese migration abroad on economic development in Sudan, by clarifying the relationship between Sudanese migrations with some economic variables that directly affect economic development. The importance of this study comes in that the Sudanese migration abroad has become a significant and continuous increase from year to year, which prevents development in the country. Therefore, this study and its results are expected to be useful for economic decision makers in most countries. The study followed the historical approach Descriptive and analytical, and one of the most important findings that the migration of the Sudanese affects negatively on the economic development in Sudan, and low wages is one of the reasons for migration

مقدمة :

يرجع تاريخ هجرة السودانيين للخارج إلي ستينات القرن العشرين وبالتالي فإن هجرة السودانين ليست حديثة ففي الماضي كانت تتجه معظمها شمالاً إلي مصر، ولكن في السبعينات بعد ظهور البترول في دول الخليج أصبح معظم المهاجرين من السودانيين يتجهون إلي الدول النفطية، وتصبح هذه الظاهرة أوضح ما تكون في هجرة العمالة النوعية من أساتذة جامعات، وغيرهم من أصحاب الكفاءات والعقول. وفي السنوات الأخيرة زادت الهجرة إلى الخارج لتنمية بلدان أخرى والسودان في أمس الحاجة للتنمية، وأصبحت الهجرة فى تزايد مستمر ما يستدعي التوقف ملياً عندها بهدف الكشف عن أسبابها.

مشكلة الدراسة : تتبلور في السؤال الرئيسي: إلي أي مدي تؤثر هجرة السودانيين للخارج على التنمية في السودان؟ ويتفرع منه : هل ضيق فرص العمل أحد أسباب الهجرة ؟، هل انخفاض الأجور يسبب الهجرة من السودان؟.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلي:

- دراسة ظاهرة هجرة السودانيين للخارج وأثرها علي التنمية الاقتصادية عبر دراسة تحليلية تتم بصورة علمية دقيقة.
- توضيح العلاقة بين هجرة السودانيين مع بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر علي التنمية الاقتصادية مثل معدلات الأجور والبطالة والتضخم وغيرها.
- معرفة أسباب هذه الهجرة ثم التوصل إلي نتائج بعد عرض المشكلة وتحليلها.
- اقتراح الحلول لهذه المشكلة أملاً في خفض هجرة السودانيين وإحداث التنمية الاقتصادية المنشودة .
- المساهمة في إثراء الساحة العلمية بإضافة معلومات وبيانات جديدة في مجال العلم والمعرفة.

أهمية الدراسة : مصطلح التنمية يؤكد أن الإنسان هو أداة للتنمية، وتعتبر التنمية وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع وبالتالي تؤثر هجرة السودانيين للخارج تأثيراً كبيراً علي التنمية الاقتصادية في الدولة، وتأتي أهمية هذا الموضوع فى أن هجرة السودانيين للخارج أصبحت في

زيادة كبيرة ومستمرة من عام إلي آخر مما يحول دون إحداث تنمية اقتصادية في الدولة، فنأمل أن تساعد مخرجات هذه الدراسة متخذي القرار بشأن اتخاذ قرارات علمية فاعلة.

فروض الدراسة:

- هجرة السودانيين للخارج تؤثر سلباً علي التنمية في السودان.
- انخفاض الأجور هو أحد أسباب هجرة السودانيين للخارج.
- عدم توفر بيئة العمل داخل السودان هو أحد أسباب الهجرة للخارج.

منهج البحث: يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

الدراسات السابقة :

١- دراسة جبريل حامد(١٩٨٩م - ٢٠١١م) - بعنوان : مشكلات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان، تهدف الدراسة إلى التعرف علي أهم المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، وتوصلت الدراسة الى أن عدم الاستقرار الأمني والسياسي أحد معوقات التنمية الاقتصادية.

٢- دراسة عبد المالك عبد السلام (١٩٩٠م- ٢٠٠١م)- بعنوان : هجرة العقول وأثرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا دراسة حالة الصومال ، وتوصلت الدراسة إن هجرة العقول الصومالية إلي دول المهجر هي العائق الرئيسي الذي يقف في طريق التنمية الاقتصادية في الصومال.

٣- دراسة سامية المفتاح (٢٠٠٢م) - بعنوان : بعنوان هجرة الكفاءات التدريسية في الجامعات السودانية أسبابها وطرق معالجتها ، تهدف الدراسة إلي محاولة وضع مقترحات لحل المشكلات التي تواجهة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السودانية، وتوصلت الدراسة الى عدم توفر الأساتذة المشرفين فى الجامعات السودانية علي البحث العلمي.

٤- دراسة يحي هارون (١٩٨٤م) - العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وأثر الهجرة علي التعليم الثانوي بالسودان ، تهدف الى الدراسة الى جمع العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية وجمع المعلومات السلبية بالهجرة ، وتوصلت الدراسة الى أن العوامل التي تؤدي إلي هجرة معلمي المرحلة الثانوية للخارج هو العامل المادي.

٥- دراسة محمد حمدون (٢٠١٢م) – بعنوان : هجرة الكفاءات والعقول السودانية وأثرها على التنمية، تهدف الدراسة إلي إبراز العلاقة بين هجرة الكفاءات والأيدي العاملة ببعض المتغيرات الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن هجرة العمالة السودانية للخارج هي هجرة انتقائية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة : أن هذه الدراسة تحدثت عن الجانب النظري والعملي التطبيقي فهي دراسة تحليلية ، بينما الدراسات السابقة تحدثت الجانب النظرى فقط ولم تتحدث عن الجانب العملي التطبيقي.

الاطار النظري للدراسة :

يترتب على الهجرة ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية وتبديد الموارد الإنسانية والمالية التي أُنفقت في التعليم والتدريب والتي تحصل عليها دول المهجر بدون مقابل يذكر، وكذلك ضعف وتدهور الإنتاج والانتاجية والذي يؤثر علي عملية التنمية في الدولة، حيث تواجه معظم المؤسسات نقصاً كبيراً في مختلف التخصصات. ويشكل واقع الحياة في المجتمعات المتخلفة أحد أهم العوامل التي تجبر المهاجرين علي ترك بلادهم والهجرة إلي بلاد أخري. ويقوم المهاجرون بترك واقع حياتي معين قليل العطاء ضعيف التقدم إلي واقع حياتي آخر ينبئ بقدر أكبر علي العطاء وقابلية اقوي علي تحقيق التقدم.

وحسب إحصاءات جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج[١] أن حوالي ٦٧,٩٩٩ سوداني هجروا البلاد منذ بداية العام ٢٠٠٨م وحتى شهر مايو، بعد حصولهم على عقودات عمل خارجية، وأكد أن ما يربو على ٣٠ ألف سوداني، غادروا في العام ٢٠٠٩م وشهد العام ٢٠١٢م تسارعاً غير مسبوق في هجرة السودانيين إلي مهاجر عديدة على البسيطة الممتدة من بلدان شرق آسيا،عبوراً بدول الخليج، أحدثت هذه المسارعة إرتجاجاً فى أوساط متخذي القرار بحسبان أن هذا النوع من الهجرة مفقر للبلاد [٢]

[١]) حسين سعيد ، "المواطنة / المواطن السوداني عزيز قوم أذلته الإنقاذ ، سودانايل ،٢٠١٢/٩/٨م.
[2]) الهادي عبد الصمد،"إطلاله علي هجرة الكفاءات السودانية المتميزة" أفاق الهجرة ،العدد العاشر السنه الرابعة، يونيو٢٠١٣ ص٧

ويمكن من خلال الإحصاءات من الجدول رقم (١) أدناه توضيح أعداد السودانيين العاملين بالدول العربية فى الفتره من (٢٠٠٠م – ٢٠١٠م)

جدول رقم (١) أعداد السودانيين العاملين بالدول العربية (٢٠٠٠م – ٢٠١٠م)

الدولة/العام	السعودية	الإمارات	قطر	عمان	الأردن	الكويت	البحرين	اليمن	أخري	الجملة	النسبة
2000	35397	1401	695	–	–	–	–	–	57	37550	2.0%
2001	269529	1350	520	41	–	20	–	–	–	271460	14.7%
2002	25838	900	505	228	–	–	–	–	62	27533	1.5%
2003	17382	1001	312	429	1	147	3	9	9	19293	1.0%
2004	17392	1009	274	6	3	228	7	4	6	18929	1.0%
2005	14795	805	205	61	2	143	5	1	4	16021	0.9%
2006	7221	777	478	65	1	146	1	7	15	8711	0.5%
2007	6825	1050	641	126	1	179	6	2	6	8836	0.5%
2008	11841	2060	1059	86	2	388	9	1954	2	17401	0.9%
2009	520566	59056	20334	132	–	474	–	2	–	600564	32.6%
2010	701459	62312	25263	977	69	883	300	22264	635	814162	44.2%
جملة	1628245	131721	50286	2151	79	2608	331	24243	796	1840460	100.0%

المصدر: وزارة العمل والخدمة العامة

من جدول رقم (١) أعلاه يلاحظ أن غالبية المهاجرين السودانين يتمركزون في منطقة الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية ففي عام (٢٠٠٠م) كان عدد السودانيين في السعودية (٣٥٣٩٧) ، وفي نفس العام كان العدد في الأمارات هو (١٤٠١)، أما في دولة قطر في نفس العام كان عددهم هو(٦٩٥)، وإذا نظرنا إلي الثلاث سنوات الأخيرة في الجدول في كل دولة نجد أن هجرة السودانيين في ازدياد من عام لأخر ففي عام (٢٠٠٨م) كان عدد المهاجرين السودانيين في السعودية هو (١١٨٤١) وأصبح العدد في عام (٢٠٠٩م) هو (٥٢٠٥٦٦) أي هنالك زيادة كبيرة في المهاجرين خلال سنة واحدة ، وزاد العدد في عام (٢٠١٠م) إلي (٧٠١٤٥٩)، وكذلك إذا نظرنا في كل الدول نلاحظ الزيادة الكبيرة لهجرة السودانيين في السنوات الأخيرة مما يؤثر علي التنمية الاقتصادية في السودان. وحسب الجدول فان نسبة المهاجرين في عام (٢٠٠٠م) كانت (٢%) ثم ارتفعت هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً في العام الذي بعده مباشرة (٢٠٠١م) لتصبح (١٤.٧%) وهذا يدل علي وجود حالة تضخم عالية وعدم استقرار اقتصادي،

ثم انخفضت نسبة المهاجرين انخفاض شديد في العام الذي بعده مباشرة (٢٠٠٢م) لتصبح (١.٥%) واستمر الانخفاض في نسبة أعداد المهاجرين حتى عام (٢٠٠٧م) وذلك لعدة أسباب منها بدء محادثات اتفاقية السلام الشامل فى السودان، ثم التوصل إلي اتفاق شامل عام (٢٠٠٥م) حيث لمس الناس انخفاض في الأسعار وذلك لدخول البترول ميزانية الدولة وأصبح الاقتصاد في تلك الفترة في حالة استقرار تام، وفي الأعوام من (٢٠٠٨م) إلي (٢٠١٠م) نجد أن نسبة المهاجرين ارتفعت ارتفاع كبير من عام لأخر حيث كانت في عام (٢٠٠٨م)(٠.٩%) وارتفعت في عام (٢٠٠٩م) إلي (٣٢.٦%) وفي عام (٢٠١٠م) كانت (٤٤.٢%) ويعزي هذا الارتفاع الكبير في نسبة المهاجرين لعدة أسباب منها: إنخفاض مساهمة البترول في ميزانية الدولة حيث تعتمد الدولة عليه في الميزانية، وكذلك خوف البعض من حدوث الانفصال وبالتالي تخفيض عملية الشراء، وكذلك ارتفاع الأسعار لبعض السلع الضرورية مثل السكر والخبز كل ذلك وغيره من الأسباب جعل الهجرة تتزايد، وطالما أن الوضع بالنسبة للاقتصاد السوداني مازال يراوح مكانه فان التوقعات بزيادة الهجرة بنسب أعلي من (٥٠%) في الأعوام المقبلة ما لم تتم معالجات سريعة من الخبراء والمختصين

جدول(٢) يوضح المقارنة بين الدول الأكثر هجرةً حسب أعداد المهاجرين من المجموع الكلي لكل دولة من (٢٠٠٠م –٢٠١٠م)

الدولة/العام	أعداد المهاجرين (السعودية)	النسبة	أعداد المهاجرين (الإمارات)	النسبة	أعداد المهاجرين (قطر)	النسبة
2000	35397	2.2%	1401	1.1%	695	1.4%
2001	269529	16.6%	1350	1.0%	520	1.0%
2002	25838	1.6%	900	0.7%	505	1.0%
2003	17382	1.1%	1001	0.8%	312	0.6%
2004	17392	1.1%	1009	0.8%	274	0.5%
2005	14795	0.9%	805	0.6%	205	0.4%
2006	7221	0.4%	777	0.6%	478	1.0%
2007	6825	0.4%	1050	0.8%	641	1.3%
2008	11841	0.7%	2060	1.6%	1059	2.1%
2009	520566	32.0%	59056	44.8%	20334	40.4%
2010	701459	43.1%	62312	47.3%	25263	50.2%
جملة	1628245	100%	131721	100%	50286	100%

إعداد الباحث من جدول (١)

من جدول (٢) نجد أن النسب توضح أن السعودية هي الأكثر هجرة في السنوات من (٢٠٠٠م) إلي (٢٠٠٥م) من الدول الأكثر هجرة؟، حيث كانت النسبة في السعودية في عام (٢٠٠٠م) هي (٢.٢%) من جملة المهاجرين إليها، بينما في نفس العام في الأمارات كانت (١.١%) من جملة المهاجرين وفي قطر كانت (١.٤%) من جملة المهاجرين، بينما ارتفعت النسب في السنوات الأخيرة من الجدول ارتفاعاً شديداً أي عامي (٢٠٠٩م) و(٢٠١٠م) مقارن بالأعوام التي قبلها في كل الدول وهذا يوضح الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين مما يضر بالتنمية في البلاد وذلك لان الفئة المهاجرة غالباً ما تكون من الشباب وهي الفئة المنتجة وهم عماد الأمة وأملها وخاصة الكفاءات منهم لان الدولة تكون قد علمتهم أنفقت عليهم ودربتهم ويذهبون إلي تنمية بلاد أخري وبالتالي لابد من المحافظة علي الكفاءات. وإذا استمر الوضع بدون الحد من الهجرة وذلك بالمعالجة الفورية فان النسب لاشك في أنها قد تصل إلي اعلي من تلك النسب الموجودة.

جدول(٣) يوضح مقارنة الهجرة حسب السنوات الأكثر هجرة من الدول الأكثر هجرة من المجموع الكلي الهجرة للدول العربية

العام	السعودية	الأمارات	قطر
2009	28.8%	3.3%	1.1%
2010	38.7%	3.4%	1.4%

إعداد الباحث من جدول(٢)

من جدول (٣) أعلاهـ نجد أن نسبة المهاجرين السودانيين إلي السعودية في العام (٢٠٠٩م) من المجموع الكلي للدول العربية هي (٢٨.٨%) ولنفس الدولة في عام(٢٠١٠م) هي (٣٨.٧%) وهذا يوضح الزيادة الكبيرة في الهجرة من عام لأخر حسب الجدول، وأن أكبر عدد من المهاجرين السودانيين في الدول العربية موجود في السعودية، وطالماً أن الهجرة في ازدياد من عام لآخر فإن الدولة سوف تفقد الكفاءات لأنها سوف تكون من ضمن المهاجرين وبالتالي فان التنمية في خطر، إن الأسباب الدافعة للهجرة هي اقتصادية في الأساس، فالهجرة سواء منظمة أو غير منظمة، وسيلة للهروب من الفقر والبطالة. وانخفاض مستويات الأجور بالنسبة للعاملين مع الارتفاع المستمر للأسعار(التضخم) مع ثبات الأجور وتدنيها.

جدول(٤) المتوسط للنسب للسنوات التي ارتفعت فيها أعداد المهاجرين للدول الأكثر هجرة من الدول العربية

العام	السعودية	الإمارات	قطر
2009	**32.0%**	**44.8%**	**40.4%**
2010	**43.1%**	**47.3%**	**50.2%**
المتوسط	**37.5%**	**46.1%**	**45.3%**

إعداد الباحث من جدول (٢)

من جدول(٤)أعلاه نجد أن متوسط الهجرة للأعوام (٢٠٠٩م) و(٢٠١٠م) في الدول الأكثر هجرة كان كالآتي: في الأمارات كان (٤٦.١%) ثم تليها قطر(٤٥.٣%) ثم في السعودية(٣٧.٥%)، وهذه النسب حسب المهاجرين في كل دولة، ونتوقع زيادة المتوسط للسنوات المقبلة لهذه النسب طالما أن الاقتصاد ما يزال علي حالة.

جدول(٥) يوضح متوسطات الدول الأكثر هجرة للأعوام من ٢٠٠٠م/ ٢٠٠٨م

الدولة/العام	قطر	السعودية	الإمارات
2000	1.4%	2.2%	1.1%
2001	1.0%	16.6%	1.0%
2002	1.0%	1.6%	0.7%
2003	0.6%	1.1%	0.8%
2004	0.5%	1.1%	0.8%
2005	0.4%	0.9%	0.6%
2006	1.0%	0.4%	0.6%
2007	1.3%	0.4%	0.8%
2008	2.1%	0.7%	1.6%
المتوسط	1.0%	2.8%	0.9%

إعداد الباحث من جدول(٢)

من جدول (٥) أعلاه إذا قارنا المتوسط لكل دولة حسب الهجرة إليها من خلال هذا الجدول أي من عام (٢٠٠٠م) إلي (٢٠٠٨م) مع متوسط السنوات الأكثر هجرة من جدول (٢) عامي (٢٠٠٩م) و(٢٠١٠م)، يلاحظ أن في السعودية المتوسط للنسب من

عام (٢٠٠٠م) إلي (٢٠٠٨م) هو (٢.٨%) مقارنة مع متوسط عامي (٢٠٠٩م) و(٢٠١٠م) لنفس الدولة كان (٣٧.٥%)، وكذلك الحال في بقية الدول الأخرى وهذا يدل علي أن هنالك حالة من الاستقرار الاقتصادي في البلاد في الفترة (٢٠٠٠م- ٢٠٠٨م) وهي الفترة التي شهدت إدخال البترول في ميزانية الدولة، وكذلك هي فترة شهدت فيها البلاد اتفاقية السلام الشامل حيث أن توقف الحرب في جنوب السودان والوصول لاتفاق كان له أثر كبير على تحسن الاقتصاد السوداني واستقرار تام للأسعار حيث لمس المواطن البسيط تحسن في المعيشة في تلك الفترة.

أما في عامي (٢٠٠٩م) و(٢٠١٠م) فقد شهدت البلاد ارتفاع كبير في أعداد المهاجرين وتوضح النسب أن متوسط النسب لتلك الأعوام (٣٧.٥%) وهي نسبة كبيرة للهجرة إذا ما قورنت بالأعوام التي قبلها، ويرجع التزايد في أعداد المهاجرين لذلك لعدة أسباب منها التضخم لسلع ضرورية حيث بلغت نسبة التضخم (٤٧%) وهي نسبة كبيرة وبالتالي فان الاقتصاد يكون في حالة عدم استقرار وكذلك نجد أن المواطنين كانوا يترقبون مصير اتفاقية السلام وهل سوف ينفصل جنوب السودان وتصبح البلاد دولتين لأن انتهاء المدة التي أعطيت حسب اتفاقية السلام الشامل قد قاربت علي الانتهاء مما جعل البعض يفكر في الهجرة وينتظر ما سوف تؤول إليه الأحداث لأن الانفصال إذا تم فان جنوب السودان سوف يأخذ نسبة كبيرة جداً من البترول والذي تعتمد عليه ميزانية الدولة بعد أن هجر الزراعة معظم المزارعين.

إن فشل خطط التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية والتي من ضمنها السودان، وعجزها عن تحقيق معدلات نمو عالية يجعل من الصعب علي اقتصاديات تلك الدول أن تستوعب الأعداد الكبيرة من الخريجين،و خاصة في السودان بعد قيام ثورة التعليم العالي ومع تزايد أعداد الخريجين وبقاء الأوضاع الاقتصادية متخلفة تقل إمكانية الاستفادة من الكفاءات العلمية، مما يدفع بالأعداد الكبيرة منهم إلي البحث عن أماكن أخري تتوفر فيها ظروف أفضل لتنمية القدرات الذهنية وتحقيق مستوي معيشي أفضل لتشجع علي الاستقرار ولترتفع إلي تطلعات الخريجين ، ونجد أن ظروف التخلف الاقتصادي الذي تعيشه الدول النامية يؤدي إلي عجز في الإمكانيات المادية والتي تستلزمها عملية البحث والدراسة وتحرم الأساتذة والطلاب من استخدام أحدث الوسائل العلمية والأدوات التكنولوجية في البحث والدراسة ،وبالتالي فان النظام التعليمي في تلك الدول لا يقوم بتدريب الأيدي العاملة والتي تستلزمها عملية التنمية الاقتصادية والتي لا يقوم البحث العلمي بدونها وبالتالي تقل الدخول وتسوء أحوال العمل، ونجد أن مقدار ما يحصل عليه الأستاذ الجامعي من عائد مادي لا يكفي لمنحه الحد الأدنى من الشعور بالاستقرار النفسي والتفرغ لمجالات البحث والدراسة، لذا فان نسبة الهجرة من الأساتذة الجامعيين في تزايد مستمر وذلك لتوفر الشروط المجزية للعمل والبيئة التعليمية الممتازة بالخارج، بالإضافة إلي العروض المغرية التي تقدمها الدول المتقدمة لكل متميز ومبدع والتي تتمثل في المال والمنصب والوضع الاجتماعي وكثير من المميزات الأخرى التي لا يحلم بها الأستاذ الجامعي في وطنه. ، أضف إلي ذلك بعض العلماء يعانون من انعدام تخصصاتهم حسب مؤهلاتهم كعلماء الذرة وصناعة الصواريخ و الفلك وغيرهم من أصحاب التخصصات النادرة الأخرى وبالتالي يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل حيث نجد أنهم لا يجدون عملاً يناسب تخصصاتهم العلمية مما يدفعهم للهجرة، ومعظم الدول النامية والتي من بينها السودان لا تستطيع حسب إمكانياتها المادية الضعيفة أن تصنع مثل هذه الصناعات مما يضطر مثل هذه الكفاءات للهجرة إلي الدول الصناعية والمتقدمة.

ونجد أن قلة العائد المادي الذي يحصل عليه العاملون من مختلف الكفاءات العلمية وبالتالي يعجزه عن المساهمة مساهمه فعاله في تحسين الأوضاع لتلك الكفاءات.

جدول رقم (٦) توضيح العمالة الماهرة وفقاً لجهاز تنظيم شئون السودانيين بالخارج.

العام	عدد السودانيين العاملين بالخليج	عدد السودانيين العاملين من غير دول الخليج
٢٠٠٠	٣٥٥٥٠	٣٧٥٥٠
٢٠٠١	٣٠٧٥٢	٢٨٨٦٩
٢٠٠٢	٣٠٦١٥	٢٧٥٣٣
٢٠٠٣	١٨٩٠٢	١٨٩١٦
٢٠٠٤	١٦٥٠٥	٤٦٤٢
٢٠٠٥	١٠٢٠٨	٨٤٤٧
٢٠٠٦	١٧٤٧٦	٨٣٠٢
٢٠٠٧	١١٦٢٨	١٣٨٥٤
٢٠٠٨	٢٢١٢٩	٢٢١٤٤
٢٠٠٩	٥٢٦٠٧	٣٠٠١٤
٢٠١٠	٧٢٢٤٥	٩٠٠١٩
المجموع	**٣١٨٦١٧**	**٢٩٠٢٩٠**

المصدر: جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج.

من جدول (٦) أعلاهـ نجد أن عدد العمالة الماهرة السودانية في الخليج كانت عام(٢٠٠٠) هي (٣٥٥٥٠) ثم أصبح العدد يتناقص من عام لآخر حتى العام (٢٠٠٦) حيث زادت العمالة الماهرة في هذا العام من العام الذي قبله (٢٠٠٥) حيث كانت في عام (٢٠٠٥) هي (١٠٢٠٨) ثم أصبحت في عام (٢٠٠٦) هي (١٧٤٧٦) ثم انخفض في العام (٢٠٠٧) ليكون (١١٦٢٨) ثم تضاعف هذا العدد من العمالة الماهرة في الخليج في العام (٢٠٠٨) إلي (٢٢١٢٩) ونجد أن هذا العدد أصبح في العام (٢٠٠٩) هو (٥٢٦٠٧) أي أكثر من الضعف، وكذلك نجد أن العدد قد زاد في العام (٢٠١٠) ليصبح (٧٢٢٤٥) وهو اكبر عدد من كل هجرات العمالة الماهرة

للخليج في كل السنوات منذ العام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠) وبالتالي هذا يوضح الهجرات الواسعة من الكفاءات للخارج وهو مؤشر إلي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إذ أن الأوطان تبني وتعمر بسواعد بنيها فإذا الكفاءات هاجرت فإن التنمية لن تحدث بل سوف تكون التنمية في البلدان التي يهاجر إليها أصحاب الكفاءات.

وعدد المهاجرين من العمالة الماهرة للخارج في العام (٢٠١٠) هو (٩٠٠١٩) وهو يمثل ثلاثة (١/١٠)عدد المهاجرين في العام (٢٠٠٩) ونجد أن عدد المهاجرين بالخليج يشكل (٩٨%) من العمالة الماهرة.

ويمكن عن طريق الإحصاءات من الجدول(٧) توضيح الآتي: معدل التضخم والبطالة، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط معدلات الأجور خلال الفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠١٠).

جدول رقم (٧): معدلات الأجور

البيان/ العام	معدل التضخم	معدل البطالة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة	متوسط معدلات الأجور(بالجنية)
٢٠٠٠	٨.١	١٥.٢	١٠٣.٨٠	٦٢
٢٠٠١	٨.٣	١٥.٥	٥١٠.٧٦	٧٣
٢٠٠٢	٨.٣	١٥.٩	٥٢٤.٨٩	٧٨
٢٠٠٣	٧.٤	١٥.٨	٥٤٣.٨٧	١٤٩
٢٠٠٤	٨.٨	١٦.٣	٥٥٩.٢٣	١٥٠
٢٠٠٥	٨.٤	١٧.١	٥٩٠.٨	١٥٠
٢٠٠٦	٧.٢	١٧.٣	٦٠٢.٨٤	٢٠٠
٢٠٠٧	٨.١	١٩.٤	٦٥٠.١٩	٢٠٠
٢٠٠٨	١٤.٣	٢٠.٧	٦٧٤.٢٥	٣٠٤
٢٠٠٩	١١.٢	٢٠	٣٦٣	٢٥٦
٢٠١٠	١٣	٢٠.٥	٤٢٤	٢٣٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.

من جدول (٧) أعلاهـ يلاحظ أن معدل التضخم كان (٨.١) في عام (٢٠٠٠) ثم أخذ يتقلب زيادة وانخفاض إلي أن أرتفع عام (٢٠٠٨) ليصبح (١٤.٣)، فيما كان معدل البطالة في عام (٢٠٠٠) هو (١٥.٢) ونلاحظ أن معدل

البطالة يتزايد في كل عام وكان أعلي معدل للبطالة (٢٠,٧) في عام (٢٠٠٨) وهو نفس العام الذي ارتفع فيه معدل التضخم وهذا يوضح أن العلاقة بينهما طردية كلما زاد معدل التضخم زاد معدل البطالة وهذه تسمي بظاهرة التضخم الركودي، ونجد أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام (٢٠٠٠) هو (١٠٣,٨٠) ونلاحظ انه ارتفع في العام الذي بعده مباشرة أكثر من أربعة أضعاف وهذا يفسر أن الاقتصاد كان في حالة نمو في تلك الفترة لان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر أحد مقاييس النمو الاقتصادي، وكذلك نجد أن متوسط معدل الأجور في عام (٢٠٠٠) كان (٦٢) جنية ثم أصبح يزيد في أعوام ويثبت في بعض الأعوام حتى وصل عام (٢٠٠٨) إلي (٣٠٤) جنية ثم بدأ ينقص في عامي (٢٠٠٩) أصبح (٢٥٦) جنية، وفي (٢٠١٠) أصبح (٢٣٠) جنية وهذا يؤكد انخفاض حجم استهلاك العاملين بأجر ويؤدي علي عدم قدرة قوة العمل علي تجديد نفسها وتراجع إنتاجيتها، وكذلك تراجع الطلب، مما يعني تراجع حجم الإنتاج اللاحق وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. وبالتالي سبب من أسباب الهجرة.

فإصلاح الأجور له دور مهم جدا في تنشيط الطلب في السوق وتنشيط الطلب له دور مهم في تنشيط الاستثمار، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والتنمية.

نتائج البحث:

توصل الدراسة إلي النتائج الآتية:

١- هجرة السودانيين للخارج تؤثر سلباً علي التنمية الاقتصادية

٢- إنخفاض الأجور أحد أسباب الهجرة.

٣- عدم توفر بيئة العمل في السودان هو أحد الهجرة

٤- الهجرة تزداد من عام لآخر وذلك للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تسود السودان اليوم.

٥ - معظم المهاجرين السودانيين يتمركزون في منطقة الخليج حيث يوجد أغلبهم في السعودية.

٦- الهجرة هجرة انتقائية أي فئة الشباب والفئة المتعلمة مما يؤدي إلي توقف كامل للتنمية في البلاد لان الشباب هم عماد الأمة والفئة المتعلمة هي أساس التنمية.

٧- إن الكفاءات العلمية المهاجرة تتجه إلي الدول الأكثر تقدماً مما يزيد من صعوبة عودتها ما لم يحدث تطور وتقدم في البلاد وهذا لن يحدث إلا عن طريق تصحيح أوضاعهم وتحفيزهم للعودة للنهوض بالبلاد.

التوصيات:

١- الاهتمام بالكفاءات بصورة خاصة من جميع النواحي (الاقتصادية، الصحية، والعلمية) وتحفيزهم والعمل علي استقرارهم داخل البلاد لأنها كفاءات لا تقدر بثمن.

٢- معالجة سريعة وفعالة من أهل الإختصاص لحالة الارتفاع المستمر في الأسعار(التضخم) حتي يحد من الهجرة للخارج لأن الغالبية مهاجرة من أجل الوضع الإقتصادي في البلاد.

رسمية بين المهاجرين في دول المهجر خاصة الكفاءات وبعض الوزاراة بهدف الاستفادة من افكارهم وخبراتهم لانهم في دول متقدمة علينا.

٣- العمل علي زيادة الاجور.

٤- تأسيس قاعدة بيانات متينة لإحصاءات المهاجرين حتي يتم التعرف علي الاعداد الحقيقية المهاجره وذلك لإفتقار البلاد إلي الإحصاءات الدقيقة عن المهاجرين

المصادر والمراجع :

١- الهادي عبد الصمد،"إطلاله علي هجرة الكفاءات السودانية المتميزة" أفاق الهجرة، العدد العاشر، السنه الرابعة، يونيو٢٠١٣م.

٢- الجهاز المركزي للإحصاء – السودان

٣- جهاز تنظيم شئون السودانيين العاملين بالخارج- الخرطوم، السودان.

٤- حيدر عبد الحفيظ: الأستاذ الجامعي هجرة اضطرارية ورواتب بوزن الريشة، اليوم التالي،٢٣/١٠/٢٠١٣م.

٥- حسين سعيد ، "المواطنة / المواطن السوداني عزيز قوم أذلته الإنقاذ ، سودانايل ،٨/٩/٢٠١٢م.

٦- علي أحمد محمد،"هجرة الكوادر السودانية"، أفاق الهجرة، العدد العاشر، السنة الرابعة/٢٠١٣م.

٧- وزارة العمل والخدمة العامه – الخرطوم – السودان

٨- فهمي هويدي،هجرة الخبراء والفنيين بين عوامل الجذب من الخارج والطرد من الداخل، الأهرام، ١٦٦٩.